



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية- كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات المسائية

دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم بالعراق

بحث مقدم لنيل شهادة البكالوريوس في الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

اعداد الطالب

كرار صبر نوح

أشرف

أ. ثامر عمران موسى

٢٠١٧ م

١٤٣٨ هـ

الصفحة	المحتويات
	الآية الكريمة
	الاهداء
	الشكر والتقدير
	منهجية البحث
١	المقدمة
٢	الاطار النظري
٢	المبحث الاول :- مقدمة في السياسة النقدية
٣	ادوات السياسة النقدية
٦	السياسة النقدية الاسس والاهداف
١٠	المبحث الثاني :- ظاهرة التضخم
١٤	انواع التضخم
١٨	علاقة التضخم بالبطالة
٢٣	المبحث الثالث :- السياسة النقدية وفاعليتها في معالجة التضخم
٢٤	تشخيص التضخم في الاقتصاد العراقي
٣٢	الخاتمة
٣٣	الاستنتاجات
٣٤	المصادر
٣٥	التوصيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَمَّا الْحَيُّ الْقَيُّومُ فَلا يَأْتِيهِ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ
مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا
شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ
الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

﴿ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ
مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا
شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ
الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾

صدق الله العظيم

[البقرة : ٢٥٥]

الاهداء

الى من رباني صغيراً وعلمني كبيراً أبي

الى من حملتني وهنا على وهن يا نبع الحكمة والفرحة
والنعمة والالهام

تشرق من جبهتك الشمس ، وتبدأ من كفيك الاعوام
بكل الحب والتقدير أمي

الى من شاركتني همومي نصفي الثاني خطيبي

الى الذين بذلوا كل جهدا وعطاء لكي اصل الى هذه اللحظة
اساتذتي الكرام

هذا بعض من الوفاء لكم

كرار

شكر وتقدير

في مثل هذه اللحظات يوقف اليراع ليفكر

قبل ان يخط الحروف ليجمعها في كلمات

تتبعثر الأحرف وعبثا أن نحاول تجميعها في سطور

سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية
المطاف الا قليلا من الذكريات وصور تجمعا برفاق
كانوا الى جانبنا

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخط خطواتنا
الاولى في غمار الحياة .

شكري وتقديري الى استاذي

أ. ثامر عمران موسى

الباحث

منهجية البحث :-

مشكلة الدراسة : مازالت ظاهرة التضخم تشكل ظاهرة خطيرة جدا على الاقتصاد

وان دور السياسة النقدية مازال ضعيف في الحد من هذه الظاهرة .

هدف الدراسة تهدف الدراسة الى مجموعة من الاهداف :

١- توضيح معنى السياسة النقدية واهميتها وادواتها الكمية والنوعية .

٢- بيان ان ظاهرة التضخم لها اثر كبير على النحو الاقتصادي .

٣- بيان دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم .

فرضية الدراسة :

نفترض الدراسة ان هناك دور كبير للسياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم من

خلال ادواتها الكمية .

منهجية الدراسة :

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث ، جاء المبحث الاول بعنوان السياسة النقدية

(الاطار النظري) وقد ركز المبحث على بيان معنى السياسية النقدية واهميتها

وادواتها ، وجاء المبحث الثاني بعنوان ظاهرة التضخم تعريفها وانواعها ، اما

المبحث الثالث فجاء بعنوان السياسة النقدية وفعاليتها في معالجة التضخم وقد توصل

البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

المقدمة

التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويعد الاقتصاد اليمني أحد الاقتصاديات الآخذة في النمو، والذي اتسم بعدد من الخصائص التي مثلت بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية.

يتم من خلال هذا البحث دراسة التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي ودور السياسة النقدية في حل ذلك متابعة ورصد ظواهر الاقتصاد العراقي، وقد تم التطرق الى موضوع التضخم بحكم ما طرأ على الاقتصاد العراقي من ارتفاعات مظهرية في معدلاته الامر الذي نعتقد بانه يشكل خلافا اقتصاديا بحكم الظاهرة التضخم من اثار تنعكس على مؤشرات عديدة في الاقتصاد سواء من حيث حجم الائتمان او حجم الاستهلاك والاستثمار والدخول الحقيقية للافراد والمعدل العام للانتاجية في الاقتصاد.

لمرحلة وحقيقة الامر فان معدلات متوازنة للتضخم تتناسب وحجم النشاط الاقتصادي لاي دولة امرا طبيعيا، لكن ان تبلغ هذه المعدلات مستويات مرتفعة جدا دون تحديد وتشخيص او محاولة معالجة اسباب هذه الظاهرة .. هذا مانعتقد انه يشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد آكل.

بهذه نحاول في هذا العدد من مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي الوقوف على اراء المعنيين الظاهرة والمتخصصين بدراستها من المهنيين الرسميين ومن اساتذة الجامعات والقطاع الخاص بهدف الوقوف على اسبابها ومحاولة ايجاد واقتراح الحلول لمعالجتها.

الإطار النظري

المبحث الأول: مقدمة في السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. و يتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

مفهوم السياسة النقدية :-

تعددت التعاريف حول مفهوم السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى و كيفية تحديد موقعها من السياسة الاقتصادية ذلك لأن لها دور فعال ومحرك للدورة المالية و تنظيم الكتلة النقدية، و لعل من أهم الرواد الذين تناولوا هذا الفكر الاقتصادي الأمريكي كينز.

أولاً: تعريف السياسة النقدية:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية^١.
 - تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية^٢.
- ثانياً: أهمية السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية:

لا يخف أن كثيراً من السياسات النقدية وخاصة في الدول المتخلفة تكون أحد أهم أسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وإذا كانت أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعاً ما في ظل النمو المتوازن، فيعني هذا أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية من بينها البطالة، التضخم وانخفاض العمالة الوطنية بالحلول النقدية^٣.

^١ د. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٢٢٤.

^٢ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣، ص ٥٣.

^٣ د. أحمد مصطفى، د. سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،

كما يجب علينا أن لا نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتناع فائض قوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية، وأيضاً تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، وتستخدم أيضاً لحماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي على أساس تحويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى يقضى على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

أدوات السياسة النقدية :-

وتعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

أولاً: الأدوات الكمية:

١- سياسة معدل إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أدوات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة يمثل هذه الأوراق. واستناداً إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين^١.

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان. ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحى كفاية استثمارية لا يتمتع

^١ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ١٩٩٣، ص ٣٣.

بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل وهذا لوجود التمويل الذاتي.

٢- عمليات السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات^١ وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية.

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية. وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي^٢.

٣- الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي^(٣)، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

ثانيا: الأدوات النوعية (الكيفية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات

^١ د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١٢٥.

^٢ د. عبد المجيد قدي، المصدر السابق، ص ٩١.

^٣ مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن، سنة ٢٠٠٠، ص ٢٢٤.

نوعية. وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما من أهمها¹:

١. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

٢. النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

٣. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.

٤. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

٥. التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

¹ د. عبد المجيد قدي، المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

السياسة النقدية: الأسس والأهداف :-

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع على إدراك نفس أهدافها، و رغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، كما أنها تقوم على أسس خاصة بها. (١)

أولاً: أسس السياسة النقدية:

تختلف أسس السياسة النقدية من دولة إلى أخرى وذلك حسب مستويات التقدم والتطور في النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة. فمثلاً في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات بالدرجة الأولى في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد من أجل الاستقرار النقدي الداخلي وذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتنتهج هذه الدول بعض السياسات النقدية الكمية كالسوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك^٢، إلا أن السياسة النقدية لا تعد كافية، في تحقيق جميع الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد الاعتماد على السياسة المالية وذلك لأن هناك حدود لا تتجاوز الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود.

كما أن أسس السياسة النقدية في الدول السائرة في طريق النمو تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويقلل من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لاختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول وخاصة عنصر العمل وتخلف النظام المصرفي وقلة تأثيره فضلاً عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية و قنواتها:

هناك أهداف نهائية و أهداف وسيطية للسياسة النقدية:

١- الأهداف النهائية:

١ د. عبد المجيد قدي، المصدر السابق ، ص ٨٠-٨١.

٢ د. بلعزوز بن علي، المصدر السابق ، ص ١١٢-١١٣.

إن الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في ميزان المدفوعات الخارجية ومع توزيع أمثل لموارد المجتمع. ونجد هذه الأهداف في البلاد العربية نتيجة استقرار التشريعات تدور حول العناصر التالية^١:

- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم؛
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛
- تشجيع النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة؛
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة؛
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

هذه الأهداف في الدول الصناعية تقتصر على هدف واحد يتمثل في استقرار الأسعار أي استهداف التضخم.

٢- الأهداف الوسيطة:

تعتبر هذه الأهداف عن تلك التغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة بينها وبين الأهداف النهائية؛
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

أ- المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان. يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، وقبل الوصول إلى تحديد هذه المجمعات ومستوياتها لابد من الحديث عن طلب وعرض النقود. (٢)

* **الطلب على النقود:** من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية، لابد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به بدلالة أهداف التضخم والنمو كما ينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على مقبوضات نقدية سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين

^١ عبد المجيد قدي، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٧.

^٢ مصطفى سليمان، حسام داود، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

الاحتياطيات، كما أن كينز يميز بين ثلاثة دوافع للطلب على النقد منها: (دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة)*، إذن يتكون الطلب الإجمالي على النقد من:
الطلب الإجمالي على النقد = الطلب للقيام بالمعاملات + الطلب بدافع الاحتياط + الطلب بدافع المضاربة

ورياضيا: الطلب على النقد = دالة (الدخل، سعر الفائدة)

*عرض النقود: يرتكز هذا المفهوم حول عملية تحليل الكتلة النقدية عن طريق تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات.

■ المسح أو الوضع النقدي: هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية المتأثرة بسلوك السلطات النقدية والمؤثرة بدورها في المجمعات الاقتصادية الأخرى، وتتم العملية بدمج بيانات الميزانية العمومية للبنوك التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أصناف قليلة حيث تظهر حركة النقود وأشباه النقود، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطة النقدية، ويتكون المسح النقدي من:

صافي الأصول الأجنبية = \sum الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب - الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي.

الائتمان المحلي = صافي المطالب على الحكومة + القروض المقدمة للقطاع الاقتصادي

النقد = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب

شبه النقد = الأصول السائلة غير النقود [الديون - التزامات المؤسسات المالية] وهي أصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود.

■ حساب البنك المركزي: يظهر أنشطة البنك المركزي حيث تتضمن الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطيات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع

*دافع المعاملات: هو أن يرغب الأعوان الاقتصاديون في الاحتفاظ بمقدار من النقود في شكل سائل لمواجهة نفقاتهم العادية والطلب بدافع المعاملات هو دالة في الدخل ذات ميل موجب.

دافع الاحتياط: يعني أن النقود تطلب بغرض مواجهة الطوارئ، والطلب على النقود بغرض الاحتياط هو دالة كذلك في الدخل ذات ميل موجب. دافع المضاربة: تكون النقود مخزنا للقيمة، ويحتفظ الأفراد بنقود سائلة لمواجهة احتمالات المستقبل الناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة، والطلب على النقود لأغراض المضاربة هو دالة في أسعار الفائدة ذات ميل سالب.

الحكومة، أما الأصول فتتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والبنوك التجارية.

■ حسابات البنوك التجارية: تتضمن ملاحظات لأنشطة المؤسسات التي تشمل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود. الخصوم تتضمن الودائع بمختلف أنواعها (الالتزامات الخارجية، قروض البنك المركزي) أما الأصول فتتضمن (الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي، الإنتاج... الخ)

● المضاعف النقدي: هو عملية لتكوين الكتلة النقدية بدلالة المتغيرين: التوسع الثانوي في عرض النقود عن طريق البنوك التجارية التي تتلقى الودائع وتعيد إقراضها مما يؤدي إلى مضاعفتها، و التكوين الأول للنقود المركزية، الذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي تجاه الجمهور. (١)

^١ أحمد عصام الدين، "فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي"، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٩ م، ص ٦٥.

المبحث الثاني: ظاهرة التضخم

تعريف التضخم:

قد يكون من المفيد أن نبدأ دراستنا بتعريف مفهوم التضخم، لأن كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض والإبهام^(١) نتيجة لاستخدامه في وصف ظواهر عديدة مختلفة.

فالبعض قد يتكلم عن:

* التضخم في الأسعار بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي و لا طبيعي.

و البعض الآخر يتكلم عن:

* التضخم في الدخل أو في الجزء من الدخل القومي، كالتضخم في الأجور أو الأرباح مما

يعني أن الأجور و الأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي على حساب دخول عوامل

الإنتاج الأخرى.

و إلى جانب ذلك هناك:

* التضخم في الرصيد النقدي: و الذي يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود.

و هناك أيضا:

* التضخم في التكاليف: أي أن أثمان عوامل الإنتاج قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا و فجائيا.

و يطلق بعض الكتاب الزيادة المستمرة في عدد السكان كلمة تضخم سكاني^(٢).

و على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها و يوليها الفكر الاقتصادي المعاصر لمشكلة

التضخم، فإنه لا يبدو أن هناك إجماعا من الجانب الاقتصادي على تعريف معين لهذا

الاصطلاح، فهو اصطلاح يصعب تعريفه، و يرى بعض الاقتصاديين أن صعوبة تعريف التضخم

ترجع إلى سببين رئيسيين^(٣):

الأول: أن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة، بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو

صفات.

الثاني: أن أنواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد لا تتفق مع بعضها

البعض بل هناك احتمال لتعارضها و تضادها، فالتضخم الداخلي مثلا قد لا يعني بالضرورة

(١) - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٩.

(٢) - نجاه مسمش، فعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، ٢٠٠٥، ص ١١.

(٣) - مجدي عبد الفتاح سليمان، المصدر السابق، ص ٣١.

تضخمها نقدياً أي زيادة في المعروض من النقود و كذلك قد يتضمن التضخم النقدي تضخماً سعرياً، أي زيادة في مستوى الأسعار.

و عليه فإنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، و لقد بنيت معظم تعاريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيكيون في مجال النقدي. و الذين يسلمون بالنظرية الكمية يعرفون التضخم بأنه "كل زيادة في الإصدار النقدي"^(١).

كذلك يعرفه البعض بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول"^(٢).

وقد استمر هذا المفهوم حتى الثلاثينيات ثم بدأ يفقد أهميته تدريجيا بظهور الأفكار الكثرية و الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي.

و يرى بعض الاقتصاديين أن التعريفات السابقة، تعتبر قاصرة في قوتها التفسيرية و التحليلية. لما تتسم به من سطحية و جزئية في تحديد المحتوى الاقتصادي.

و حسب رأينا النظرية الكمية النقود ليست كافية لوصف ظاهرة التضخم، و لم تصمد أمام الظروف الاقتصادية التي سادت العالم إبان الأزمة الاقتصادية، حيث زادت كمية النقود زيادة كبيرة دون ارتفاع الأسعار مما أدى بالاقتصاديين إلى إعادة النظر في مفهوم التضخم و إدخال عوامل أخرى إلى جانب العامل النقدي كزيادة الطلب و نقص عرض السلع مثلا، كذلك قد يكون ارتفاع الأسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة أو لإدخال التكنولوجيا على المنتجات الحالية، أو يكون نتيجة لاستخدام بعض أدوات السياسة المالية، مثل الضرائب غير المباشرة.

و هناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة و حجم المداخل المتاحة للإنتاج، و السبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقدياً فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها^(٣).

(١) - مجدي عبد الفتاح سليمان، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٢) - نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، دون تاريخ نشر، ص ١٣.

(٣) - عبد الرزاق بن زاوي، التوقع بالتضخم باستخدام نماذج ARCH، رسالة الماجستير، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٢، ص ٧١.

كما يمكن أن يكون نتيجة لنقص عرض السلع لانخفاض مستوى الإنتاج سواء كان ذلك نتيجة اضطرابات طبيعية أو سوء توجيه الاستثمارات كما أن زيادة النقود لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بل بالعكس قد تشجع على الإنتاج.

و قد عرف «كينز» التضخم الحقيقي بأنه: " طرف اقتصادي لا تؤدي فيه إضافة في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج" (٤).

و يشير كينز في التعريف الذي أورده إلى سبب التضخم، حيث تذهب أي زيادة في الطلب الكلي إلى الزيادة في الأسعار لأن عناصر الإنتاج في الظروف التشغيل الكامل و بالتالي فإن الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري في المجتمع لن يترجم إلى الزيادة في الإنتاج بل سترجم إلى زيادة في الأسعار.

إذن، بناء على ما تقدم فإن التضخم حسب كينز يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع و الخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع و الخدمات، و في مثل هذا الموقف فإن الزيادة في الطلب الكلي سترجم إلى ارتفاع في مستوى الأسعار.

و يقصد هنا بالطلب الكلي مجموع إنفاق المستهلكين على السلع و الخدمات الجارية+إنفاق الحكومة على السلع و الخدمات الجارية+صافي الاستثمار.

و قد حاول «أميل جيمس-EMELE James» أن يعمق هذا التعريف، و أعطى التعريف التالي للتضخم: «بأنه حركة صعودية تتصف بالاستمرار الدائم، الناتج عن فائض الطلب الزائد عن العرض» (١).

لقد حقق هذا التعريف عدة مزايا من أهمها (٢):

← التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية، فهو حركة يمكن الوقوف عليها من خلال فترة تكون طويلة.

← التضخم ظاهرة حركة أسعار تتمثل في ارتفاعها، أما النقود فهي تلعب دورا مسببا فقط.

← التضخم حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم، و هي حركة غير قابلة للرجوع فيها

لأن لديه طبيعة تراكمية و غير وقتية و هو يمتد و ينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية.

(٤) - مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط ١، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٢٢٥.

(١) - مجدي عبد الفتاح سليمان، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٢) - نجاه مسمش، المصدر السابق، ص ١٦.

← التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض، أي الفرق بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة عند مستوى معين من الأسعار، و الطلب ينصرف إلى الإنفاق الكلي على الاستهلاك و على الاستثمار، أما العرض فهو ينصرف إلى الإنفاق الكلي على الاستهلاك و على الاستثمار، أما العرض فهو ينصرف إلى مدى قدرة الجهاز الإنتاجي و مرونته على الاستجابة للزيادة في الطلب، و لهذا فقد استعمل جيمس لفظ قدرة أو طاقة العرض عوضاً عن تعبير العرض.

و رغم اقتراب هذا التعريف من الشمولية إلا أنه لم يسلم من التعرض لانتقادات عديدة يمكن إيجازها في: "ارتفاع الأسعار ليس بالأثر الوحيد المتولد عن التضخم، فهناك من الآثار الاجتماعية و التي تنعكس على طريقة توزيع الدخل و القوة الشرائية للأفراد، و كذلك الآثار الاقتصادية التي تنعكس على الجهاز الإنتاجي ككل.

إذ من خلال التعريفات السابقة و التحاليل أو التقسيمات الخاصة بها نصل إلى النتيجة التالية:

أن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، بل هو علاقة توازن بعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، و على ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي إما إلى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، و إما إلى اختلال التوازن بين السيولة النقدية، و الطلب على تلك السيولة هذا "الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتنعكس على عناصر النظام الأخرى و تؤدي إلى ظهور التضخم^(١).

لكنه لا يكفي الشعور بالآثار التضخمية بل لا بد من وجود أسلوب لقياس مدى التضخم و حجمه لتقدير آثاره المختلفة و تقييم مشاكله بناءً على حسابات صحيحة.

لذلك سنستعرض في المبحث التالي أهم بعض المقاييس أو المعايير التي وردت في قياس أو تقدير التضخم.

(١) - مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٨.

أنواع التضخم .

يوجد هناك عدة تعاريف للتضخم منها الذي وصفه الدكتور نبيل الروبي بأخذ " أداة للتحليل" و استند فيه على معيار ارتفاع الأسعار فقال : " التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض "(1)

ومن التعاريف الأكثر شيوعاً أن التضخم يتمثل في الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن (1) وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما إرتفاع المستوى العام للأسعار ، وإرتفاع مستمر في الأسعار

١ . إرتفاع المستوى العام للأسعار :

لا يعتبر تضخماً مجرد إرتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين ، ذلك لأن الإرتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الإرتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الإرتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع و الخدمات أو الإرتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك

٢ . الإرتفاع المستمر في الأسعار :

يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر و يفرق في هذا الصدد بين الإرتفاع المؤقت لمرة واحدة والإرتفاع الدائم لمرة واحدة

كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث إرتفاع في أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدث إرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية .

أما الإرتفاع في الأسعار والذي يمكن اعتباره تضخماً فهو الإرتفاع المستمر ٢ عبر الزمن ولفترة طويلة .

مما سبق فإن التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي :

١ . حسب تحكم الدولة في الجهاز الائتمان :

(١) - فؤاد ياسمين محمود، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٦ م ، ص ١٥٣ .

(١) - كوري شارميني، ميساجني مورو، أوفردال أريك، "خفض التضخم في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال دور تصحيح الأسعار النسبية"، التمويل والتنمية، عدد (١)، واشنطن، مارس ١٩٩٨ م ، ص، ٤٢ .

أ . التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الإرتفاعات . مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي إضافة إلى تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الإرتفاعات ، مما يؤدي إلى تفتيش هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول العامة للأسعار

ب . التضخم المكبوب (المقيد) : ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتداخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان بالتحكم في الجهاز الائتمان . (١)

ج . التضخم الكامش : يتمثل هذا النوع بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذاً للإيقاق بفضل تدخل الدولة ، كم انه يمكن تدخل عوامل اقتصادية تجبر الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية .

٢) حسب تعدد القطاعات الاقتصادية : بتنوع القطاعات الاقتصادية تنتوع الاتجاهات التضخمية فالتضخم الذي يفتش في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية * التضخم السلعي : هو تضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعتبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمار .

* التضخم الربعي : يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاكية والاستثمار .

* التضخم الدخلي : ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج.

٣) حسب مدح حدة الضغط التضخمي :

* التضخم الجامع : أشد أنواع التضخم أثار وأضراراً على الاقتصاد حيث تتوالى الإرتفاعات للأسعار دون توقف .وبتالي تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها توسيط للتبادل وبتالي استغلال النقود في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة وانخفاض في المدخرات القومية

٤) حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية : تتحدث بعض أنواع التضخم بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية ليس لها صفة الدوام .

(١) - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٨.

(أ) التضخم الطبيعي : غير اعتيادي ينشأ نتيجة الظروف طبيعية فاصلة نتيجة الزلازل ، فهي حافظ لظهور التضخم .

(ب) التضخم الحركي : هو سمة من سمات النظام الرأسمالي فيعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية المتجددة . (١)

أما في الاقتصاد المفتوح للمبادلات فإن المهم مقارنة الارتفاع الداخلي للأسعار وهذا الارتفاع في الاقتصاديات الأجنبية

- توازن نسب التضخم معناه منافسة الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية
- قياس التضخم معقدة ، ولكن تستعمل الأرقام القياسية لقياس التضخم خاصة المتعلقة بالأسعار والرقم القياس للناتج الداخلي الإجمالي.

والرقم القياسي للأسعار هو الوسيلة إحصائية يتم إعدادها شهريا وهي تحتوي على بعض النقائص ، فمثلا كيف يمكن الأخر بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في سلوكات الاستهلاكية ؟ وكيف ندمج المنتجات الجديدة ؟

ومع هذا فإن الرقم القياسي يعتبر مرجع أساسي للتليل الاقتصادي

- نسبة التضخم تمثل نسبة التغير الأسعار الاستهلاك بين فترتين على سبيل المثال إذا كان الرقم القياسي للسنة الأولى $I_1 = 145$ والسنة الثانية $I_2 = 150$ فإن نسبة التضخم للسنة الثانية هي:

$$\frac{I_2 - I_1}{I_1} \cdot 100 \Rightarrow \frac{150 - 145}{145} \cdot 100 = 3,45$$

. ويمكن حساب نسبة التضخم بطريقتين:

- (أ) - حساب نسبة التضخم بالانزلاق : أي مقارنة الرقم القياسي للأسعار بالنسبة لفترتين
- (ب) - حساب نسبة التضخم بالمتوسط الحسابي : أي مقارنة الوسط الحسابي السنوي للرقم القياسي .

علاقة الطلب الكلي الفعلي بالتضخم :

(١) - عبد الرحمن مصطفى رضا، " أثر السياسة الضريبية على التضخم"، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في أبريل ١٩٧٩ ، القاهرة، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية، ص ٢٨٨.

بمقتضى التحليل اليسترب فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملا رئيسيا وفعالا في تحديد مستويات التوظيف الدخل الإنتاج يفترض الاقتصادي كبيرا أن مستويات الطلب الكلي الفعلي إنما يتحد عند مستوى يقل عن مستوى الاستخدام الكامل وحسبه أيضا لتضخم هو الفجوة الموجودة بين الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى من الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة. ويمكن إرجاع الأسباب الدافعة للطلب الكلي للزيادة إلى الأسباب الدافعة للاتفاق الكلي للزيادة إلى أنها كل العوامل الدافعة للإنتاج الكلي والدخل القومي نحو الزيادة والارتفاع وأهم هذه الأسباب (١) زيادة الاتفاق الاستهلاكي والاستثماري: إذا ما ارتفع حجم الاتفاق العام ارتفاع يفوق ارتفاع المنتجات والثروات الكلية الموجودة في المجتمع مع فرض الوصول إلى حالة التشغيل الأشمل فإنه سيؤدي لا محالة إلى التضخم .

(٢) التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصاريف: قد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصاريف على فتح العمليات الائتمان بوسائلها المعروفة وتخفيض سعر الفائدة... فتحاول إستمالة المنتجين.

وأصحاب الأعمال لتنفيذ ما تصبو إليه فيزيد استثمارهم ويصبح هذا الاستثمار زائد من حيث طلبه على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبأ عن ظاهرة تضخمية حلت بالمجتمع

(٣) التوقعات النفسية :

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي إلى عوام نفسية تقوية أكثر من عوامل تقديرية أكثر عوامل اقتصادية^١ ثانيا :

العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو التضخم: بالإضافة إلى أن التضخم يكون سببه هو ارتفاع

الطلب الكلي عن الاستخدام الأمثل قد يكون أيضا سببه انخفاض العرض عن مستوى الاستخدام

الأمثل وقد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي لأمر كثيرة منها :

(١) تحقيق مستوى الاستخدام الكامل: فقد يصل الاقتصاد القومي لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الشاملة لجميع العناصر الإنتاجي عاجزا ، في مستوى دون المستوى المتوقع لذلك الطلب الكلي الفعلي المرتفع .

(١) د: غازي حسين عبابة : التضخم المالي مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٤ ص ٩٢

٢) عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة ، والكفاية في تزايد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع .

٣) النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال ، الموظفين المختصين ، المواد الخام ، المواد الأولية.

٤) النقص في رأس المال العيني: قد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى الاستخدام الكامل

علاقة التضخم بالبطالة :

تعريف البطالة: بعد التعرض لظاهرة التضخم بصفة مفصلة وبعد التعرض لأثاره وسياسات علاجه يتضح أن للتضخم علاقة بالبطالة أن كلاهما يتأثر بالأخر وقبل التعرض وشرح هذه العلاقة نتطرق إلى البطالة بصورة موجزة فالبطالة تعرف بأنها تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلاً اضطرارياً رغم رغبتهم فيه ، وتشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل وباحثين عنه ولكنهم لا يجدون عملاً ويحدد سن العمل بين ١٦ . ٦٠ سنة . ويميز الاقتصاديون بين عدة أنواع للبطالة أبرزها

١/ **بطالة انتقالية (إمكانية) :** وتنشأ نتيجة الطبيعة الديناميكية أو الحركية للاقتصاد والأفراد على حد سواء وتمثل عادة الأفراد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة خلال فترة بعثهم عن العمل وكذلك الأفراد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة خلا فترة بعثهم عن عمل كذلك الأفراد الذين يتقلون من عمل لأخر ومن مهنة لأخرى أو يضطرون للتعطل بعض الوقت لحين إيجاد العمال بديل

٢/ **البطالة الهيكلية:** وتنشأ نتيجة حدوث إختلالات هيكلية في الاقتصاد أو سوق العمل وتمثل الأفراد الذين يفقدون وظائفهم بسبب التكنولوجيا الحديثة أو المتعطلين بسبب الجنسية أو العمر أو نقص الثقافة أو التدريب .

وتنشأ نتيجة التغيرات في أي برامج النشاط الاقتصادي في فترات الكساد وتعتبر البطالة من الظواهر تغير مرغوب فيها في أي مجتمع كما لها من أثار اقتصادية واجتماعية سلبية على المجتمع أو تنجم الآثار الاقتصادية من خلال عملية المبعري وعدم استغلاله على الوجه الأكمل ، وضياح الإنتاج والدخل الذي كان يمكن أن ينتج ، وكذلك التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري والخبرات المكتسبة .

أما الآثار الاجتماعية فمردها أن المتعطلون يعيشون علة على إنتاج غيرهم ، وفي هذا مدعاة بزيادة البؤس الإنساني والمعاناة ، كما أنها مدعاة لتفتش البحرية وزيادة معدلاتها وتنوعها ، وإلى تفشي الأمراض وزيادة معدلات الإختلالات النفسية والعقلية . (١)

^١ -بركان زهية،" التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة الجزائر"،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٩ ، ص٥٨ .

المبحث الثالث

السياسة النقدية وفعاليتها في معالجة التضخم

تمهيد:

أدت الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية وما صاحبها من تدهور في القوة الشرائية للعملة

الوطنية إلى تدهور كبير في مستوى معيشة الأفراد وتفاقم المشاكل الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات واعتماد السلطات الحكومية على تمويل العجز السنوي في الموازنة العامة من مصادر تضخمية غير حقيقية عن طريق التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي، والذي يتم تغطية جزء كبير منه من خلال الإصدارات النقدية الجديدة ، مما ساهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي.

بالإضافة إلى الدور الذي مارسه العوامل الخارجية والإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

ولذا سيتم في هذا المبحث من الدراسة تناول تشخيص التضخم في الاقتصاد من وجهتي النظر النقدية

والهيكلية، وعلاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية ومراحل تنفيذه .

كما يتضمن الفصل الحالي أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية ومدى نجاح تلك السياسات في وقف التدهور في أداء الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، بالإضافة إلى دور السياسات النقدية والمالية في علاج الآثار التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي. (١)

^١ - معنوق سبير محمود، "سياسات التثبيت الاقتصادي"، مصر المعاصرة، عدد ٤٢٠، القاهرة، أبريل ١٩٩٠ م، ص ١٢٠.

تشخيص التضخم في الاقتصاد العراقي

تعد الزيادة في كمية النقود المتداولة ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم الإختلالات التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي وأدت إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. إلا أن حدوث تلك الارتفاعات لا يرجع بصفة كلية إلى الإختلالات الداخلية في هيكل السيولة المحلية، حيث ساهمت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي والاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى مجموعة الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في قيمة الواردات والزيادة في حجم المديونية الخارجية والإختلالات الهيكلية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي واتساع قيمة فجوة الموارد المحلية دورًا هامًا في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع وفيما يلي نتناول تشخيص صندوق النقد والبنك الدوليين لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ومدى دقة التشخيص في وصف تلك الظاهرة ومسبباتها ووسائل علاجها.

الفرع الأول: طبيعة التضخم في الاقتصاد العراقي

اتسم التضخم في الاقتصاد اليمني بعدم توافقه كلية مع تشخيص صندوق النقد الدولي لهذه الظاهرة، والتي وصفت التضخم بأنها ظاهرة نقدية ناجمة عن إفراط السلطات النقدية في عرض النقود والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق المقدرة الفعلية للعرض الحقيقي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، مما يترتب عليه حدوث فائض طلب يدفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.^(١)

حيث أن التضخم في الاقتصاد العراقي لا يرجع إلى الإختلالات القائمة في جوانب السياسة النقدية فحسب، بل تساندها اختلالات هيكلية ناجمة عن التخلف في بنية الاقتصاد الوطني، وتزايد الاعتماد على الواردات وتفاقم المديونية الخارجية وارتفاع قيمة فجوة الموارد المحلية، بالإضافة إلى عدد من الإختلالات الأخرى التي ترجع إلى طبيعة التغيرات التي تتزامن مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مراحلها الأولى.

^١ - زكي رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، القاهرة، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٦ ص ١٦٦.

تشخيص التضخم في الاقتصاد العراقي من وجهة نظر الهيكلين:

يعتمد الهيكليون في تشخيص ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي على اعتبارها كنتيجة لمجموعة من الإختلالات في بنيان الاقتصاد العراقي وفق عدد من المؤشرات أهمها:-

١- الإختلال في بنيان هيكل قطاع التجارة الخارجية، والذي يتجلى من خلال اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير سلع محدودة خاصة الصادرات النفطية، والتي تمثل نسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات العراقية، بالإضافة إلى كميات محدودة من الصادرات الغذائية والحبوب، وفي المقابل ارتفاع حجم الواردات سواء كانت سلعا جاهزة أو مواد أولية، بالإضافة إلى الواردات من الآلات والتجهيزات ومعدات الإنتاج الصناعي والزراعي وغيرها.

٢- اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث شهدت قطاعات الإنتاج السلي انخفاضاً في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، حيث شهد قطاع الزراعة والصناعة والصيد انخفاضاً في نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي.

ويرى الهيكليون أن ضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في اقتصاد متخلف من خلال انتهاج Supply Management Policy كالاقتصاد اليميني يمكن تحقيقه من خلال سياسة إدارة العرض

برنامج طويل الأجل يتضمن:-

أ - إعادة هيكلة بنيان الإنتاج القومي، وبما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي في الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصناعات الوطنية لتوفير الاحتياجات المختلفة للسكان وتبني سياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات وتشجيع نمو الصادرات. (١)

ب - تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وبما يكفل القضاء على مشكلة الغذاء من خلال تطوير أساليب الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والإسهام في زيادة حجم الصادرات الوطنية، وبما يؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

ج - تشجيع المدخرات المحلية، من خلال إنشاء سوق منظمة لتداول الأوراق المالية، تساهم في زيادة ميل الأفراد نحو الادخار وتخفيض الميل للاستهلاك وبما يساهم في توفير الموارد المالية التي تستلزمها عملية التنمية في الاقتصاد الوطني.

١ - اسماعيل عبد الرحمن ودحوي عريقات ، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي عمان ، اردن ١٩٩٩ ، الطبعة الاولى
ص ١٥٤-١٥٥ .

اولاً:- الادوات الكمية (غير المباشرة) :-

١- تغير نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي (the reserve requirement) :

يقصد بنسبة الاحتياطي النقد الدولي : وهي تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة او النقص حسب الظروف الاقتصادية السائدة . وهي النسبة التي لا بد ان يحتفظ بها البنك المركزي التجاري من كل وديعه تودع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة .

ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان ، بسبب انخفاض احيطاتها النقدية الفائضة ، فاذا كانت الزيادة بنسبة الاحتياطي كبيرة تلجا البنوك التجارية الى بيع بعض الاوراق المالية التي تحتفظ بها ، مما يؤدي الى انخفاض وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد فيقل حجم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ينخفض مستوى الاسعار .

اما في حالة الكساد فانه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي الى زيادة الاحتياط النقدية لدى البنوك التجارية ، وبالتالي توسع قدرتها في منح الائتمان ، وهذا من شأنه زيادة وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وتنشيط المعاملات بين الافراد ، وم ثم زيادة الطلب الكلي مما قد يؤدي الى زيادة التشغيل والدخل القومي في المجتمع .

حالة التضخم ← زيادة الاحتياطي القانوني ← انخفاض الاحتياطات الفائضة للمصارف التجارية
← انخفاض التوسع يمنح الائتمان

حالة انكماش ← تخفيض الاحتياطي القانوني ← زيادة الفائض ← توسع بالائتمان .

٢- عمليات السوق المفتوحة (open market operations) .

يقصد بسياسة السوق المفتوحة هي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الاوراق المالية والتجارية في الاسواق المالية وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة (عرض النقد) وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

تساعد عمليات السوق المفتوحة بالتحكم في كمية النقود المعروضة اما بزيادتها في حالة الانكماش او تقليصها في حالة التضخم اذن تعتبر وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم . (١)

١ - رسالة ماجستير ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حول الجمهورية اليمنية ، المبحث الثالث .

ففي فترات التضخم يدخل البنك المركزي الى سوق الاوراق المالية كبائع للاوراق المالية التي في حوزته الى

١- المصارف التجارية

٢- الافراد والمشروعات

وفي كلتا الحالتين يعمل البنك المركزي على تخفيض الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية وتدني قابليتها من الاقتراض والحد من التوسع في منح الائتمان وبالتالي الحد من التوسع في عرض النقد بالشكل الذي يساهم على تقليل الانفاق الكلي وتحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار .

اما في اوقات الكساد يدخل البنك المركزي الى الاسواق النقدية والمالية كمشتري للاوراق المالية ، وفي هذه الحالة سيقوم البنك المركزي بضخ كميات اضافية من النقود داخل الاقتصاد ، مما يزيد من الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية بالشكل الذي يمكنها من التوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم زيادة الانفاق ورفع مستوى الاستخدام والانتاج والدخل وتحريك الفعاليات الاقتصادية .

ان هذه العمليات ستؤثر على اسعار الاوراق المالية وعلى اسعار الفائدة واستثمارات البنوك وفروضها ، فعندما يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية سوف يزيد من عرضها وبالتالي انخفاض اسعارها في السوق المالية وارتفاع عائدها ، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة في السوق العامة ، وهذا بدوره يعتبر من العوامل التي تحد من الاستثمار ، ويحدث العكس ، ان دخول البنك المركزي لشراء الاوراق المالية سيزيد من الطلب عليها مما يؤدي الى ارتفاع سعرها وانخفاض عائدها ، وهذا بدوره يخفض من سعر الفائدة السائد في السوق ، مما يحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ، هذا بالاضافة الى العامل السيكولوجي ، فان مجرد دخول البنك المركزي للسوق مشتريا يوحي للمستثمرين ان الحكومة على وشك ان تتبع سياسة نقدية متساهلة ، وهذا يخلق جوا من التفاؤل في السوق ، ويحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ويزيد من الطلب الكلي .

التضخم ← بيع الاوراق المالية ← تخفيض الاحتياطي الفائض ← انخفاض منح الائتمان ← انخفاض عرض النقد وبالعكس في حالة الكساد والانكماش . (١)

٣- سعر اعادة الخصم (Discount Rate) :

يعرف سعر اعادة الخصم بانه (سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض او طلب اعادة خصم ما لديها من اوراق تجارية او هو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو اقل بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي) .

١ - رسالة ماجستير ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق ، المبحث الاول ..

ففي حالة الانكماش والكساد يعمل البنك المركزي على تسهيل شروط الاقراض والتوسع في منح الائتمان ، ويعمل على تخفيض سعر اعادة الخصم ، وهذا الاجراء سيشجع البنوك التجارية على زيادة احتياطياتها النقدية ، وهذا ايضا يشجعها على تحويل بعض موجوداتها سائلة تستخدمها في منح الائتمان ، وبذلك سوف تزداد الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية وقدرتها في منح الائتمان ، وهذا سيؤدي الى تخفيض (سعر الفائدة) على القروض التي تمنحها البنوك التجارية الى عملائها ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة حجم المبالغ المقرضة من قبل رجال الاعمال بسبب انخفاض كلفة الاستثمار ، مما يؤدي الى زيادة عرض النقد وانعكاس ذلك على مستوى الدخل والانتاج والاستخدام بالشكل الذي يقود الى نمو الاقتصاد القومي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ، ويحدث العكس في اوقات التضخم عندما يرغب حيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية مما يؤدي الى رفع سعر اعادة الخصم بينه وبين البنوك التجارية .

حالة تضخم ← رفع سعر اعادة الخصم على المصارف التجارية .

حالة كساد ← تخفيض سعر اعادة الخصم على المصارف التجارية .

بالرغم من اهمية هذه الاداة الا انها تفشل في بعض الاحيان ويعود ذلك للاسباب التالية :

- ١- بعض المصارف التجارية تحتفظ باحتياطيات نقدية اضافية تمكنها من التوسع في الاقتراض .
- ٢- بعض المصارف التجارية تعتمد على مصادر اخرى للسيولة كفروع البنوك الاجنبية الموجودة في الداخل

٣- توقعات رجال الاعمال ، فعندما يتوقع رجال الاعمال ان هناك زيادة في معدلات الارباح محققة من خلال عمليات الاستثمار نجد ان رفع سعر اعادة الخصم لا يؤثر على حركة الاقتراض نتيجة التوقعات التفاؤلية ، في حين نجد ان تخفيض سعر اعادة الخصم في اوقات الانكماش لا يشجع المنتجين على زيادة استثماراتهم عندما يتوقعون هناك انخفاض في معدلات الارباح التوقعات التشاؤمية .

٤- سعر او معدل الفائدة :

وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الافراد اي ما هو يحصل عملية الافراد متبادل مذكراتهم لدى البنوك التجارية .

تلتزم البنوك التجارية بالحد الاعلى لسنة الفائدة التي يحددها البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية (الحق) في تغيير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة عن طريق اسعار الفائدة على الودائع للافراد او المؤسسات عند ايداعهم اموالهم . (١)

١ - رسالة ماجستير ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق ، المبحث الاول ..

جدول (١)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدلات التضخم ونموه في العراق

للمدة (١٩٩١ - ٢٠١٢)

السنوات	الرقم القياسي لاسعار المستهلك (١)	معدل التضخم (٢)	معدل تغير التضخم السنوي % (٣)
١٩٩١	١٨	١٨٥,٠	-
١٩٩٢	٣٣	٨٣,٦	٥٤,٨-
١٩٩٣	١٠٠	٢٠٧,٧	١٤٨,٤
١٩٩٤	٥٥٨	٤٥٨١,١	١٢٠,٥
١٩٩٥	٢٦٢٧	٣٧٠,٨	١٩,٠
١٩٩٦	٢٢٤٢	١٤,٧-	١٠٣,٩-
١٩٩٧	٢٧٥٩	٢٣,١	-٢٥٧,١
١٩٩٨	٣١٦٧	١٤,٨	٣٥,٩-
١٩٩٩	٣٥٦٥	١٢,٦	١٤,٨-
٢٠٠٠	٣٧٤٣	٥,٠	-٦٠,٣
٢٠٠١	٤٣٥٥	١٦,٤	٢٢٨
٢٠٠٢	٥١٩٧	١٩,٣	١٧,٧
٢٠٠٣	٦٩٤٣,٤	٣٣,٦	٧٤,١
٢٠٠٤	٨٨١٥,٦	٢٧,٠	١٩,٦-
٢٠٠٥	١٢٠٧٣,٨	٣٧,٠	٣٧,٠
٢٠٠٦	١٨٥٠٠,٨	٥٣,٢	٤٣,٨
٢٠٠٧	٢٤٢٠٥,٥	٣٠,٨	٤٢,١-
٢٠٠٨	٢٤٨٥١,٣	٢,٧	٩١,٢-
٢٠٠٩	٢٤١٥٥,١	٢,٨-	٢٠,٧-
٢٠١٠	٢٤٧٥٩,٠	٢,٥	١٨٩,٣
٢٠١١	٢٦١٣٤,٠	٥,٦	١٢٤
٢٠١٢	٢٧٢٥٧,٠	٤,٣	٢٣,٢-

المصدر :

- العمود (١,٢) - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية لعامي (٢٠١٠ ، ٢٠١٢)

ان متابعه معدلات التضخم من خلال (١) تشير الى انه قد بلغ ذروته خصوصا خلال المدة (١٩٩١-١٩٩٥) ، غير ان اكثر السنوات ارتفاعا في متوى التضخم هي سنة ١٩٩٤ بمعدل (٤٥٨,١ %) .

لقد هدت هذه المدة بروز ظاهرة (الدولار) والتي انعكست سلبيا على الاسعار المحلية وانخفاض في القوة الشرائية للدينار العراقي ، اما بالنسبة للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٢) فان معدل التضخم قد انخفض في القوة الشرائية للدينار العراقي ، اما بالنسبة للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٢) فان معدل التضخم قد انخفض في عام ١٩٩٦ ويعود ذلك الى موافقة العراق على قرار مجلس الامن الدولي (٩٨٦) والتوقيع على مذكرة للتفاهم وتدفق نفط العراق الى السوق الدولية . (١)

مما كان له الاثر البالغ على المستوى العام للاسعار عندما وصل معدل التضخم الى (-١٤,٧) ومنذ عام ٢٠٠٣ ونتيجة للاحداث التي مر بها العراق فقد استمرت معدلات التضخم بالارتفاع ، خاصة خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) ان التحولات الاقتصادية في العراق وتطبيق سياسات تحرير التجارة والاسعار وتخفيض الدعم الحكوم ادى الى ارتفاع حاد في قسم كبير من السلع الاساسية كالمشتقات النفطية التي قامت الدولة بتخفيض الدعم عنها من (١٠,٢%) عام ٢٠٠٥ الى (٧,٨%) عام ٢٠٠٦ والى (٠,٧%) عام ٢٠٠٧ وقيام الحكومة بتخفيض نسبة مخصصات البطاقة التموينية من الموازنة العامة من (١٦,٧%) عام ٢٠٠٥ الى (٩,٠%) عام ٢٠٠٦ والى (٧,٥%) عام ٢٠٠٧ . (٢)

ان تخفيض الدعم الحكومي تسبب في ارتفاع مؤشرات التضخم كما تشير بيانات الجدولين (٧,٨) ليصل الى اعلى مستوى له عام ٢٠٠٦ عندما بلغ معدل التضخم العام (٥٣,٢%) ، اما التضخم الاساس فقد بلغ خلال تلك المدة (٣١,٧%) لقد اترفع التضخم بفعل عاملين اساسيين هما : الاول اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي ركزت اساسا في عجز تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على التكاليف الانتاجية ، اما الثاني فهو التأثير الكبير للطلب الكلي والانفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد ، يضاف الى ذلك ان المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) قد شهدت تدهورا في الوضع الامني والاختلال الهيكلي فيما بين القطاعات الاقتصادية (

^١ يقصد بالدولة استخدام العملة الاجنبية كوسيلة دفع ووحدة حساب ويحدث ذلك عادة في ظروف التضخم المرتفع او المفرط ، حيث يبحث الجمهور عن وسائل بديلة نتيجة لارتفاع تكلفة استخدام العملة المحلية في المعاملات ، للمزيد اندرو بيرغ واجوارج بورينتين الدولة الكاملة ، مزايا والعيوب صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧-١٨ .

^٢ ثريا عبد الرحيم تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم ، دراسة تحليلية للمدة من (١٩٨٠ - ٢٠٠٣) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (١٣) عدد (٤٨) ٢٠٠٧ ، ص ١٤٨ .

انعدام التوازن) واتساع الفجوة بين المعروض النقدي والنتاج المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي (٢٤,٢%) عام ٢٠٠٧ . (١)

الا ان تغيرا جوهريا طرا على مؤشرات اذ بدأت معدلاته بالانخفاض خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) مقارنة بالاعوام السابقة اذ بلغ معدل التضخم العام ادنى مستوى له (٢,٨%-) عام ٢٠٠٩ ، في حين بلغ التضخم الاساس ادنى مستوى له (٢,٩%) عام ٢٠١٠ .

وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على الدور الذي تؤديه اشارة سعر الفائدة واعتمادها كواحدة من ادواته في التصدي للانحارفات السعرية بغية استعادة التوازن الاقتصادي مما جعل التضخم تحت السيطرة للمرة الاولى منذ عام ١٩٩٠ . (٢)

ان التضخم في الاقتصاد العراقي هو وليد طويلة عاشها العراق وهو ظاهرة مركبة لم تحصل بفعل عامل واحد وانما ظهرت كنتيجة تفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية وبمرور الزمن ترتبط بالاختلات الهيكلية يضاف الى هذه العوامل تخلف العادات المصرفية نتيجة لقله الوعي المصرفي ، وكذلك يعد الاقتصاد العراقي متدني المرونه في قطاعاته الانتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج وتكاليف الاستيراد الذي انعكس في ارتفاع معدلات التضخم . (٣)

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
التضخم	١٨,٠	٣٩,٠	٣٠,٨	٣١,٧	١٩,٣	١٣,٠	٧,١	٢,٩	٦,٥	٥,٦
الاساس										

^١ - محسن حسن علوان ، اليات الانتقال بالاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الحر ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد ، (٥٧) ، ٢٠١٣ .

^٢ - بدر غيلان وهم ، السوق النقدية والمالية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ .

^٣ - عبد الحسين محمد العنبيكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مركز العراق للدراسات ط١ الصنوبر للطباعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٠ .

الخاتمة

نظرًا للتدهور في أداء الاقتصاد العراقي وتفاقم معدلات التضخم السنوية والتي بلغت أعلى مستوى لها وفق بعض الإحصاءات الرسمية % ١٠٤ ، وقعت الحكومة العراقية اتفاقًا مع صندوق النقد والبنك الدوليين تضمن البدء بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية، يتضمن عددًا من السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى علاج العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية. وقد حاولت الدراسة التعرف على مدى فعالية السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج التضخم في الاقتصاد العراقي، وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ولذلك بدأت الدراسة باستعراض أهم الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد العراقي وأهم العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد العراقي .

تمثل الفترة السابقة لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، حيث شكلت العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية؛ نظرًا للدور الذي مارسه العوامل الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية في رفع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية، ونمو السيولة المحلية بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الحقيقي، مما ساهم في ظل السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية في زيادة حجم الإنفاق العام والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي الكلي الاستهلاك النهائي العام، الاستهلاك النهائي الخاص .

كما استعرضت الدراسة دور العوامل الخارجية في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي، من خلال الزيادة في أسعار الواردات؛ نظرًا لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي ومحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما ترتب عليه لجوء السلطات الحكومية إلى التوسع في الواردات من العالم الخارجي لتلبية الزيادة في احتياجات السكان من السلع والخدمات، مما ساهم في انتقال الزيادة في أسعار السلع والخدمات من الأسواق العالمية إلى الاقتصاد الوطني. كما ساهمت الزيادة في حجم المديونية الخارجية في ظل محدودية حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي إلى عجز الاقتصاد الوطني عن سداد أعباء المديونية الخارجية أقساط القروض والفوائد المستحقة .

الاستنتاجات

- ١- تعد السياسة النقدية من السياسات المهمة التي يرسمها البنك المركزي العراقي لمعالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد .
- ٢- هناك ادوات كمية مباشرة وغير مباشرة يستخدمها البنك المركزي العراقي في معالجة ظاهرة التضخم .
- ٣- تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الخطيرة ولها اثار متعددة على الاقتصاد الوطني .
- ٤- ساهمت السياسة النقدية في العراق في معالجة ظاهرة التضخم خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠١٢ اذ اخذ معدل التضخم بالانخفاض نتيجة استخدام سياسة نقدية كفوءة من قبل البنك المركزي العراقي .

١- ضرورة إتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة إنتاجية القطاعات السلعية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من التوسع في حجم الواردات من العالم الخارجي، وتشجيع الصادرات الوطنية وتوسيع قاعدتها، وبما يساهم في زيادة حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطيات الوطنية من العملات الأجنبية بصورة تؤدي إلى رفع القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والتخفيف من حجم المديونية الخارجية والقضاء على المشاكل الناجمة عن تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها.

٢- اتخاذ الإجراءات المناسبة لعلاج الاختلال في هيكل توزيع الإئتمان المحلي للبنوك التجارية بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة حجم الإئتمان المحلي لقطاع الزراعة بصورة تؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات المنفذة فيه وتساهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني من المحاصيل الزراعية، وفي نفس الوقت زيادة حجم الإئتمان المحلي المخصص لتمويل المشروعات الاستثمارية في مجال استغلال الثروة السمكية، وبما يمكن من استغلال الموارد الطبيعية البحرية، لما تتسم به اليمن من امتداد سواحلها وتنوع الثروة البحرية فيها، وبما يوفر مصادر هامة من مصادر النقد الأجنبي تتسم بوفرتها بصورة تفوق الإنتاج النفطي ومشتقاته القابلة للنضوب.

المصادر

- ١- أيوب سميرة، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي والمالي " دراسة تحليلية تقييمية"، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٠ م.
- ٢- بركات عبد الله حسين، مصادر تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٥ م
- ٣- البشاري أحمد، السياسة الاقتصادية اليمنية" سياسة الإنفاق العام" دمشق، دار الطرقي، ١٩٩٠ م.
- ٤- البكري أنس، صافي وليد، النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ م
- ٥- حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٢ م.
- ٦- الحماقي يمن، اليماني إبراهيم، مندور أحمد، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي القاهرة، جامعة عين الشمس، ٢٠٠٣ م.
- ٧- رشدي مصطفى، النظرية والسياسات النقدية، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٧٧ م.
- ٨- الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط ٢، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة العربية، ١٩٨٤ م.
- ٩- زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ م.
- ١٠- زكي رمزي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧ م.
- ١١- زكي رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٦ م.
- ١٢- السعيد محمد، التنمية في ظل مجتمع استهلاكي الحالة اليمنية صنعاء دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٦٨ م.
- ١٣- سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ م.
- ١٥- شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٩ م.
- ١٦- شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، عمان، مؤسسة الآء للطباعة والنشر، ١٩٩٦ م.
- ١٧- عازر واصف وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية والتنمية البشرية في الأردن بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩ م.
- ١٨- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣ م.

- ١٩- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م..
- ٢٠- علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ م.
- ٢١- علي عبد المنعم السيد، العيسى نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ م.
- ٢٢- العناني حمدي أحمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، لقاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٥ م.
- ٢٣- عناية غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٥ م.
- ٢٤- اسماعيل عبد الرحمن ودحوي عريقات ، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي عمان ، اردن ١٩٩٩ ، الطبعة الاولى ص ١٥٤-١٥٥ .
- ٢٥- رسالة ماجستير ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البدان النامية دراسة حول الجمهورية اليمنية ، المبحث الثالث .
- ٢٦- رسالة ماجستير ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق ، المبحث الاول .